



المحكمة الإدارية

الرئيس الأول

قرار في مادة تأسيف التنفيذ

باسم الشعب التونسي ،

إنَّ الرئيس الأول للمحكمة الإدارية ،

القضية عدد : 413449

تاريخ القرار : 11 جانفي 2011

بعد الإطلاع على المطلب المقدم من شركة

بتاريخ 18 ديسمبر 2010 والمرسم بكتابية المحكمة تحت عدد

413449 والرامي إلى الإذن بتأسيف تنفيذ القرار المشترك الصادر عن وزيري أملاك الدولة والشؤون العقارية وال فلاحة والموارد المائية والصيد البحري تحت عدد 7/153/ق والقاضي بإسقاط حق العارضة في كامل الضيعة الفلاحية الدولية المسوجة لها كطلب الإذن احتياطيا بتأجيل تنفيذه .

و تستند العارضة في ذلك إلى أنَّ تنفيذ قرار الإسقاط من شأنه أن يتسبب لها في ضرر فادح خاصٌّ وأنَّ التمويلات المرصودة من قبلها قد بلغ حجمها الثمانية مليون دينار بالإضافة إلى الإلتزامات البنكية بواسطة قروض ومعدات وآلات موزعة على كافة أنحاء الضيعة .

و بعد الإطلاع على الرد المدلل به من وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية بتاريخ 3 جانفي 2011 والذي أفاد فيه أنَّ القرار المطعون فيه قد نفذ بصفة فعلية يوم السبت الموافق لـ 8 ديسمبر 2010 وتم تسليم الضيعة الدولية موضوع القرار المذكور إلى ممثل وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية بسيدي بوزيد الذي أحالها بدوره إلى ممثل ديوان الأراضي الدولية بنفس التاريخ وذلك لصيانتها والتعهد بها إلى حين إعادة توظيفها .

و بعد الإطلاع على الرد المدلّى به من وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري بتاريخ 4 جانفي 2011 والمتضمن رفض المطلب شكلاً لتقديمه من قبل مدير الشؤون القانونية لشركة الإحياء والتنمية الفلاحية "تونس الوسطى" دون أن يدلّي هذا الأخير صحبة مويّدات المطلب بما يفيد تعينه كممثل قانوني للطالبة أو بتوكييل معرفّ عليه بالإمضاء من قبل الرئيس المدير العام للشركة وممثّلها القانوني، أمّا من حيث الأصل فإنه تم إسقاط حق الشركة المعنية بسبب قيامها بتعزيز بئرين سطحيين وإحداث 8 آبار عميقّة داخل منطقة صيانة وبدون ترخيص كتابي مسبق مما نتج عنه ارتفاع قوة الدفق إلى 190 لتر في الثانية أي بزيادة 152 لتر في الثانية غير معنّ عنها وغير معتبرة في ضبط معاليم الكراء وهو ما يعدّ مخالفّة لأحكام الفصل 10 من مجلة المياه التي تحجر القيام بأعمال حفر الآبار ما لم يرخص في ذلك وزير الفلاحة ، كما ثبت من المعاينة الثانية المنصوص عليها بدبياجة القرار المنتقد أن الإنذار الموجّه للشركة بمكتوب مضمون الوصول بتاريخ 8 أوت 2009 لم يأت بنتيجة وأن المخالفات المسجلة بقيت على حالها .

و بعد الإطلاع على القانون عدد 40 لسنة 1972 المؤرّخ في 1 جوان 1972 والمتّعلّق بالمحكمة الإدارية ، مثّلما تم تنقيحه أو إتمامه بالنصوص اللاحقة له وأخرّها القانون الأساسي عدد 63 لسنة 2009 المؤرّخ في 12 أوت 2009 .

و بعد الإطلاع على القانون عدد 21 لسنة 1995 المؤرّخ في 13 فيفري 1995 المتّعلّق بالعقارات الدوليّة الفلاحية كما تم تنقيحه وإتمامه بالنصوص اللاحقة له وأخرّها القانون عدد 63 لسنة 2001 المؤرّخ في 25 جوان 2001 .

و بعد الإطلاع على الأمر عدد 1172 لسنة 1988 المؤرّخ في 18 جوان 1988 بضبط شروط إحياء الأراضي الدوليّة الفلاحية من طرف شركات الإحياء والتنمية الفلاحية وبكيفية إنجاز برنامجهما التموي .

و بعد التأمل صرّح بما يلي :

حيث يهدف المطلب الماثل إلى الإذن بتوقيف تنفيذ القرار المشترك الصادر عن وزيري أملاك الدولة والشؤون العقارية وال فلاحة والموارد المائية والصيد

البحري تحت عدد 7/153/ق والقاضي بإسقاط حق العارضة في كامل الضيغة
الفلاحية الدولية المسوغة لها .

و حيث اقتضى الفصل 39 من قانون المحكمة الإدارية أنه " لا تعطل دعوى تجاوز السلطة تنفيذ المقرر المطعون فيه، غير أنه يجوز للرئيس الأول أن يأذن بتوقيف التنفيذ إلى حين انقضاء آجال القيام بالدعوى الأصلية أو صدور الحكم فيها، إذا كان طلب ذلك قائما على أسباب جدية في ظاهرها وكان تنفيذ المقرر المذكور من شأنه أن يتسبب للمدعي في نتائج يصعب تداركها ".

و حيث أن القرار موضوع مطلب توقيف التنفيذ الماثل تم تنفيذه بتاريخ 18 ديسمبر 2010 وبالتالي فإن المطلب الراهن أصحي غير ذي موضوع.

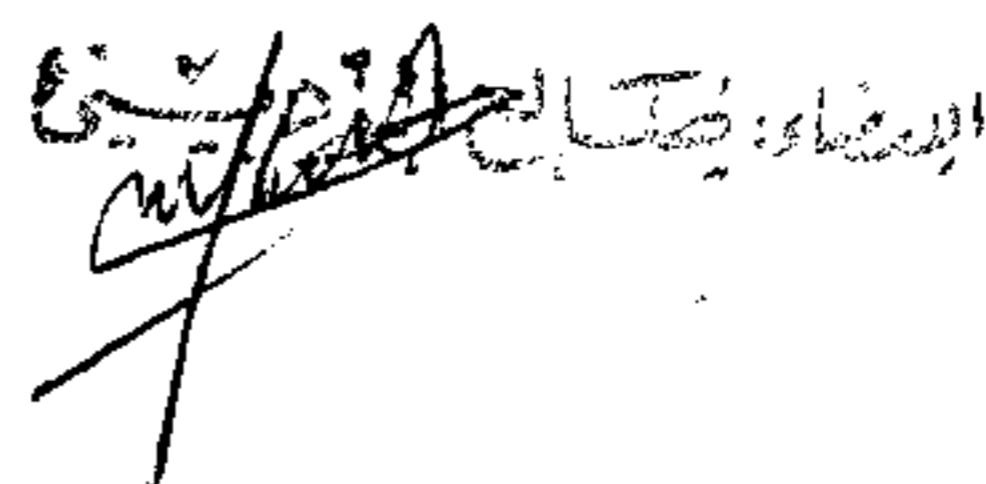
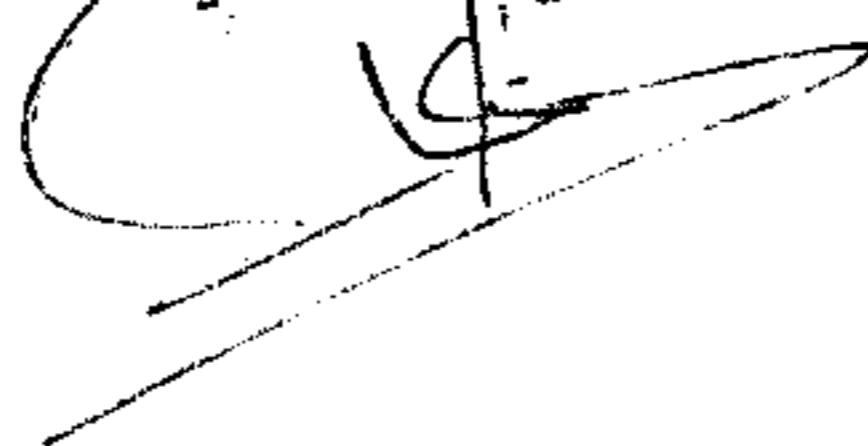
ولهذه الأسباب،

نقرر: ختم القضية لانعدام ما يستوجب النظر.

وصدر بمكتبنا في 11 جانفي 2011

الرئيس الأول للمحكمة الإدارية

غازي الجريبي



الرسالة: يحظر على المحكمة الإدارية